



كلمة الوزير الأول وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان

بمناسبة اختتام أشغال الندوة الوطنية حول الانعاش الصناعي
تحت شعار "معاً من أجل رفع التحدي"

المركز الدولي للمؤتمرات - 06 ديسمبر 2021

"بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
السادة مستشارو السيد رئيس الجمهورية،
السيدات والسادة رؤساء المنظمات النقابية ومنظمات أرباب العمل،
السيدات والسادة الخبراء والباحثين والأساتذة الجامعيين،
السيدات والسادة ممثلي البرلمان بغرفتيه،
السيدات والسادة إدارات الدولة،
الحضور الكريم، ممثلي أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

لا يسعني اليوم وأنا أشرف على إختتام أشغال الندوة الوطنية حول بعث الصناعة في بلادنا، التي جاءت تحت شعار: "معاً من أجل رفع التحدي"، والتي شرفها السيد رئيس الجمهورية برعايته السامية وإشرافه على الإفتتاح الرسمي لأشغالها، إلا أن أئوه بمستوى التنظيم والمداخلات وكذا النقاش الصريح والبناء الذي عرفته الأربع ورشات المبرمجة خلال اليومين الأخيرين.

وأستسمحكم في البداية، لأذكر بأن السياسة الصناعية التي يرمي السيد رئيس الجمهورية إلى وضعها حيز التطبيق، تستجيب إلى تطلعات كل الفاعلين في الحلقة الاقتصادية بجميع مكوناتها من الأعوان الاقتصاديين بالمفهوم الشامل.

إنها تهدف بالأساس إلى إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي، من أجل الرفع من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام إلى مستويات تفوق 10% على المدى المتوسط وكذا تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها إقتصادنا، لاسيما ما تعلق بالهيكل الإنتاجي وحجم الصادرات وبنيتها، وكذا مساهمته في توفير مناصب الشغل.

لقد تضمنت كلمة السيد رئيس الجمهورية لدى إشرافه على إفتتاح هذه الندوة، رسائل واضحة وصريحة لا تحتمل التأويل، وتحذيرات من مغبة مواصلة السير وفق النهج السابق من الممارسات البالية والغير أخلاقية التي أفقدت الثقة بين مكونات المجتمع، (بين الإدارة والمواطن، بين المستثمر والإدارة، بينه وبين البنوك وأثرت حتى على القيم المجتمعية) وزرعت اليأس والإحباط.

وبقدر ما هي تحذيرات فهي أيضا إلتزام من السيد رئيس الجمهورية، ومن خلاله الجهاز التنفيذي، بالمضي قدما في إنجاح مسعى تنويع الاقتصاد وبنائه على أسس سليمة بعيدا عن ريع المحروقات وعدم تركه رهينة تغيرات أسعارها في الأسواق الدولية.

لقد قطعنا على أنفسنا عهدا باسترجاع تلك الثقة على كل المستويات، ونحن ماضون في ذلك، بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية وبإرادة المخلصين من أبناء هذا الوطن من أعوان الدولة على إختلاف رتبهم ومواقعهم، إن على المستوى المركزي أو المحلي، ولن تثنينا محاولات التثبيط التي مازالت تمارسها أذرع من باعوا ضمائرهم، وأرادوا رهن مستقبل أبناء هذا الوطن، بالاستحواذ على خيراتهم ولو بتحطيم مؤسسات الدولة وشركاتها المنتجة، وعرقلة المستثمرين الحقيقيين، بشتى الطرق وحتى عن طريق إستعمال بيروقراطية الإدارة، كما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية في كلمته.

وستواصل الحكومة العمل وفق خطة مدروسة، من أجل بعث الإنتاج الصناعي، إذ لا يمكن لقطاع الصناعة وحده تحقيق الأهداف المسطرة ما لم يتم ذلك ضمن مقاربة شاملة ومتكاملة تشترك فيها جميع القطاعات التي لها علاقة بالفعل الإستثماري بشكل عام، وتكون في مستوى التحفيز التي تقدمها الدولة لهذا الغرض.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

من المفترض إقتصاديا، أن تكون المردودية الإقتصادية والإجتماعية للنفقات الضريبية (**la dépense fiscale**) معيارا تقاس به النجاعة والفعالية، وأن تكون عمليات خلق الثروة ومناصب الشغل في مستوى ما تقدمه الدولة من مزايا وإعفاءات ضريبية .

فعلى سبيل الاستدلال فقط، وصلت مستويات الإنفاق الضريبي إلى أكثر من **1500** مليار دينار في سنتي **2018** و **2019** فقط، أي ما يعادل **10** مليار دولار، وخصت المشاريع المسجلة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، وأجهزة دعم إنشاء النشاطات، وكذا الإعفاءات والتخفيضات الجمركية .

هذه الأرقام لا يجب النظر إليها كإحصائيات مجردة بل كمؤشرات لتقييم النجاعة والفعالية، كان حريّ بهذه المبالغ الضخمة أن تدعم خزينة الدولة مادامت لم تؤدي الغرض المراد من ورائها وهو خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي تحريك عجلة التنمية .

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

إن هذه الندوة هي محطة أخرى نبرهن من خلالها بأننا ماضون وبخطى ثابتة ومدروسة من أجل الخروج من التسيير الآني والظرفي بدون أي رؤية إلى ذلك التسيير المبني على خطط مدروسة وثابتة نسعى من خلالها إلى وضع القطار على السكة الصحيحة وتصويب المسارات الخاطئة .

ولعلكم تتذكرون جميعا، الندوة الوطنية حول الإنعاش الإقتصادي التي كان من بين مخرجاتها ضرورة إنعاش قطاع الصناعة واعتباره أحد الروافد الرئيسية لتنويع الإقتصاد، وها نحن اليوم مجتمعون ليس من أجل مناقشة أدبيات وأماني، بل لاتخاذ إجراءات عملية ميدانية ملموسة .

لقد استمعنا إلى الخبراء والمختصين وآراء المستثمرين وشكاويهم، وشخصنا الوضع بدقة، وقمنا بترتيب الأولويات من أجل إقلاع حقيقي، وهو ما بُنيت عليه مواضيع الورشات الأربع .

وهنا، أستسمحكم للعودة إلى كلمة السيد رئيس الجمهورية بخصوص بعض المسائل التي نراها جوهرية، وكانت محل إجراءات صارمة، وتخص المشاريع الاستثمارية المستكملة والتي لم تدخل حيز الاستغلال بعد، بسبب نقص تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، وأشغال الربط بمختلف الشبكات من

الكهرباء والغاز والمياه، وغيرها وكذا التأخر في الرد على الرخص الإدارية من أجل وضع هذه المشاريع حيز الإستغلال.

وبناء على تعليمات من السيد رئيس الجمهورية، قمت بتنصيب لجنة، ليس من أجل إعداد تقارير توضع في الأدرج، بل لتتقدم أرقاما عن عدد المشاريع المعطلة، وأسماء المؤسسات المعنية ونشاطاتها وتقييم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمجتمع، جراء إجراءات بيروقراطية مبطنة بنوايا سيئة، ليس هذا فقط بل لاتخاذ التدابير الضرورية من أجل بداية الإستغلال دون أجل.

إن هذا الأمر لا يخص فقط المشاريع المستكملة والمعطلة بل أيضا مرافقة المشاريع التي لا تزال قيد الإنجاز.

فضلا عن ذلك، وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها العقار الصناعي كرافد أساسي لعملية الإنعاش الصناعي، فقد أمر السيد رئيس الجمهورية الحكومة بتطهير العقار الصناعي والفلاحي والسياحي والعمل على ضمان استغلاله الأمثل وتثمين دوره في دفع عجلة التنمية، بعد أن كان يشكل أكثر الطرق إستعمالا وأسهلها من أجل نهب المال العام والمضاربة.

وضمن هذا الإطار، أعطت النتائج الأولية لعملية الإحصاء، أكثر من 628 منطقة نشاط و 65 منطقة صناعية في حالة نشاط، هذا الوعاء العقاري الصناعي الهام موزع على 54 ولاية من ولايات الوطن وبمساحة إجمالية تفوق 27 ألف هكتار.

كما أحصت النتائج الأولية ما يقارب 14.700 قطعة أرض تم منحها وهي غير مستغلة لحد الآن، وقد أسديت التعليمات اللازمة من أجل الإنتهاء من إيجاد النمط العملياتي لمعالجة هذه الإشكالية قبل نهاية هذه السنة، وكذا استكمال مراجعة الإطار القانوني المتعلق بنظام الإمتياز الخاص بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.

وسوف يتعزز كل هذا بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي الجاري إنشاؤها والتي ستشكل حلا جذريا لمسألة العقار الذي سيُسيّر مستقبلا وفق مقاربة إقتصادية بحتة وشفافية تامة، بعيدا عن التدخلات المباشرة لمختلف الإدارات.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

لقد كان تشخيصكم المتعلق بالإنتاج الصناعي الوطني واقعيًا، فنحن متفقون جميعًا على أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لا ترقى لا إلى التطلعات ولا إلى حجم الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا ولا إلى حجم الأموال المرصودة للقطاع.

فضلا عن ذلك، فالصناعة أمام تحد كبير هو الرفع من مقدار مساهمتها في تعزيز جاذبية الإقتصاد الوطني للإستثمارات الأجنبية المباشرة وما يمكن أن تعرضه من إمكانيات شراكة تسمح للجزائر من زيادة تدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وقد ركزتم خلال مناقشاتكم على الحاجة إلى تثمين الإنتاج الوطني من خلال وضع بطاقة وطنية للمنتجات المحلية بغية دعمها حتى يتم إحلالها محل الواردات، خدمة لتوازن ميزان المدفوعات في مرحلة أولى وإستهداف التصدير في مرحلة ثانية.

كما ناقشتم ضرورة وضع لوائح فنية صارمة للمنتجات الرئيسية المستوردة ولتلك التي لها أثر على صحة المواطنين وسلامتهم، وكذا وضع نظام معلومات فعّال يهدف إلى الحصر الدقيق للمنتجات الوطنية ومعرفة المزيد عن القطاع الموازي لتسهيل إعادة ادماجه في حلقة النشاط القانوني.

وفي هذا السياق، اقترحتم تنصيب لجان لفروع النشاطات الإستراتيجية، والتي يجب دعمها من أجل تطوير سلاسل القيم وكذا مؤسسات وطنية رائدة؛

وأود هنا التنويه بأن بعض إجراءات دعم وحماية المنتج الوطني، الذي خصصنا له حيزا هاما في برنامج عمل الحكومة، يجب ألا تكون بشكل دائم، بل علينا جميعا أن نعمل على إستغلال الفرص التي تتيحها التحولات المتسارعة للصناعة على المستوى العالمي من أجل كسب معركة التنافسية بدل الإتكال على الإجراءات الحمائية.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل ،

لقد تطرقتم أيضا إلى ضرورة مساهمة السياسة الصناعية المقترحة في دعم الصادرات عن طريق جملة من المقترحات، وهو ما يندرج ضمن الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات التي تسجل وتيرة نمو إيجابية حيث قاربت 4 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من هذه السنة ونتطلع إلى تسريع وتيرة نموها خلال السنوات القادمة .

وفضلا عن الإجراءات العملية التي ستقوم بها الحكومة، من خلال مراجعة بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف بما يخدم الإقتصاد الوطني دون الإخلال بالعلاقات الودية التي تجمع بلادنا مع هاته الأطراف وكذا التعليمات التي أسداها السيد رئيس الجمهورية من أجل تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية، فإنه ينتظر أن تُفضي سياستنا الصناعية، على المديين المتوسط والبعيد، إلى تقديم عروض من منتجات تستجيب لمتطلبات السوق الدولية خاصة من ناحية معايير الجودة والمحتوى التكنولوجي والمداومة على تلبية الطلب، حتى يمكنها الصمود أمام المنافسة التجارية الدولية الشرسة .

وضمن هذا المنظور، تبدو الضرورة الملحة للبحث والتطوير وتعزيز الإبتكار والإبداع .

وعلى هذا الأساس، وإضافة إلى الوكالة الوطنية للإبداع التي يجري التحضير لإنشائها، ناقشت الحكومة مشروعا تمهيدا لقانون يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات في إطار تطبيق أحكام المادة 218 من الدستور، وهو ما يترجم إرادة الدولة للدفع بالبلاد على درب بناء مجتمع العلم والمعرفة، الذي يقوم على أساس الإبداع والابتكار العلمي والتكنولوجي، من خلال التزود بمؤسسة مرجعية للخبرة والاستشارة في هذه المجالات .

وأغتنم هذه السانحة لأحيي الشباب الجزائري المبدع من خريجي الجامعات الجزائرية الذين آمنوا بقدراتهم ورفعوا التحدي، ويعملون جاهدين من أجل حضور الجزائر في المحافل الدولية للإبداع، وهؤلاء هم ركائز التغيير الحقيقي الذي نصبو إليه وعلينا جميعا أن نفخر بهم وندعمهم .

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

إن مسألة حوكمة المؤسسات العمومية الإقتصادية، التي خُصّصت لها الورشة الثالثة، تحظى بحيز كبير من الإهتمام في إطار مراجعة دور الدولة ومجال تدخلها في الإقتصاد، ومن المعروف أن هذه المؤسسات تشكل دعائم وركائز أساسية في تنفيذ السياسات العمومية وتحمل رهانات كبيرة مرتبطة بإضفاء الديناميكية اللازمة على الإقتصاد الوطني، كما أن نجاح أي نموذج للتنمية يعتمد بشكل كبير على نجاعة وفعالية تدخلاتها.

وعلى هذا الأساس ستكون الحافظة العمومية (Portefeuille Public) محل إصلاحات عميقة وتجديد، في إطار منظور ثلاثي الأبعاد:

– بعد مالي: على ضوء القيود التي تثقل كاهل المالية العامة؛

– بعد إقتصادي، في ظل الحاجة إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية ومشاريع البنى التحتية والتجهيزات في البلاد؛

– وبعد مجتمعي **sociétale**: مع مواصلة إعطاء مضمون لمبادئ التضامن النشط والخدمة العمومية الجيدة والرفاهية الاجتماعية والبيئية.

وستركز ديناميكية الإصلاح هذه على توجهات نموذج النمو الجديد الذي يرمي بشكل خاص إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتعزيز المقاولاتية، ودعم مشاركة القطاع الخاص، وتخفيف العبء على ميزانية الدولة التي يفترض أن توجه أساسا إلى تحسين الخدمة العمومية والتكفل بتحسين معيشة الفئات الهشة.

كما تستمد مبادئها من الأحكام الجديدة التي جاء بها دستور 2020، الذي يكرس حوكمة عمومية متجددة تقوم على المساءلة والشفافية والنزاهة والتي أفردنا لها الفصل الأول من مخطط عمل الحكومة.

إن المبتغى الذي سطرناه هو إمتلاك حافظة عمومية تتشكل من مؤسسات عمومية إقتصادية فعالة ومبتكرة، تؤدي دورها بالكامل في عملية التنمية في البلاد، وتعمل وفق نهج احترافي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وعليه يتعين على هذه المؤسسات الإستناد على هيئات حوكمة ترقى إلى مستوى الرهانات والتحديات التي تنتظرها لاسيما المتعلقة بوظائف التدقيق وإدارة المخاطر وكذا إدارة التحفيز والمكافآت من أجل إرساء قواعد التسيير المبني على النتائج وعقود النجاعة.

فضلا عن ذلك، يتعين تأطير إجراءات تعيين مسيريهها بمعايير كفاءة دقيقة وشفافة وجعل عهداتهم محددة بمدة زمنية وربطها بعقود الأداء والنجاعة والنتائج المحققة.

كما يجب عليها مراعاة درجات عالية من الشفافية والخضوع لأدق معايير المحاسبة والإبلاغ والامثال ومراجعة الحسابات.

وسيكون لمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وكل أجهزة الرقابة والتقييم، دور كبير في إطار الصلاحيات الموكلة لها، حيث سجلت الحكومة في برنامج عملها تعزيز كل هيئات الرقابة.

أما بخصوص التمويل البديل، الذي يشكل أولوية قصوى لإصلاح النظام المالي والبنكي بالشكل الذي يتيح إيجاد بدائل إضافية تسمح بتمويل الاستثمار المنتج، فإن هذا الإصلاح يهدف إلى تطوير السوق المالية من خلال تهيئة الظروف اللازمة لتفعيل دور البورصة وإستقطاب الإدخار وتحسيس مسيري الشركات الاقتصادية بإمكانية تمويل إستثماراتهم عن طريق البورصة.

كما ستسمح الإصلاحات الجديدة التي باشرتها الدولة بتحقيق هذا المسعى، لا سيما تلك المتعلقة بالإطار القانوني للشراكة مع القطاع الخاص (PPP)، كطريقة تمويل بديلة وخاصة بالنسبة للمنشآت العمومية ذات المردودية.

وأستسمحكم بالتنويه بجهود الدولة في مجال دعم الاستثمار من خلال النفقات الموجهة لتخفيض نسب فائدة القروض الاستثمارية، التي تتحملها الخزينة العمومية، حيث قدرت بمبلغ 711 مليار دينار خلال الفترة 2011-2020؛ وذلك مبلغ يعكس أهمية حجم الاستثمارات التي كانت بمثابة الوعاء لهذه التخفيضات، والتي تعود بالفائدة على القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ولقد بلغت قروض الاستثمار المدروسة من خلال الوكالات البنكية الوطنية في سنة 2019، 96500 ملف، في 2020، 164000 ملف، وفي 2021 إلى غاية شهر سبتمبر 142078 ملف. بالنسبة لملفات قروض الاستغلال خلال نفس الفترة، في 2019، 162849 ملف، في 2020، 168275 ملف، وفي 2021 إلى غاية سبتمبر، أكثر من 168 ألف ملف.

بالنسبة للتمويلات، في 2019 بلغت قروض الاستثمار 1870 مليار دينار جزائري، وقروض الاستغلال 2758 مليار دينار جزائري. في 2020، قروض الاستثمار 1859 مليار دينار جزائري، وقروض الاستغلال 2872 مليار دينار جزائري، قروض الاستثمار إلى غاية سبتمبر 2021، 1774 مليار دينار جزائري، وقروض الاستغلال في نفس الفترة من 2021، 3059 مليار دينار جزائري، حجم هائل من التمويلات، حيث بلغ مجموع ما قدم من التمويلات البنكية للإقتصاد الوطني في الفترة بلغ 140144 مليار دينار جزائري.

اما بالنسبة للتمويل بصفة شاملة لكل ملفات القروض التي درست ومنحت على مستوى البنوك الوطنية، منحت قروض لأكثر 342700 ملف قرض، مثل منها قطاع الصناعة فقط، 44 في المئة من حجم التمويلات، والتي بلغت 2413 مليار دينار جزائري.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

لا يفوتني في الأخير أن أجدد التأكيد على عزم الحكومة المضي قدما في تحقيق كل ما من شأنه جعل القطاع الصناعي قاطرة أساسية في مسيرة دعم النمو الاقتصادي ضمن مقاربة شاملة وفي إطار تجسيد شعار هذه الندوة " معا من أجل رفع التحدي " عبر تحسين مناخ الأعمال ومواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع التحول الرقمي ومحاربة البيروقراطية المقيتة.

كما سنعمل على أن يكون القانون المتعلق بترقية الاستثمار، الذي يوجد قيد الدراسة على مستوى الحكومة ضمن مقاربة جديدة مبنية على التسهيلات والتحفيزات المدروسة وعلى الجدوى الاقتصادية بعيدا عن المزايا وثقافة الريع والإتكالية، وستكون موجهة إلى بعض المناطق التي يجب تنميتها، لاسيما الهضاب العليا والجنوب.



وأخيرا، فإن الحكومة تلتزم بدراسة كل التوصيات التي خرجت بها الورشات الأربعة وبتجسيدها على أرض الواقع من خلال مخطط عمل عملي تحدد فيه الأهداف بدقة ووضوح وتضبط فيه الآجال وأدوات التنفيذ ودور كل الأطراف الفاعلة وكذا آليات الرقابة والمتابعة.

شكرا على كرم الإصغاء

عاشت الجزائر، حرة أبية آمنة ومستقرة ومتطورة ومزدهرة

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار"



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير الأول



مصالح الوزير الأول



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير الأول



مصالح الوزير الأول

